إصلاحات مقترحة فى تشكيل مجلس الوزراء

Mohammad Salem 7/11/2011
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
Reply

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Monday, July 11, 2011 10:14:47 PM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

١. تتواتر الأنباء المتضاربة فى الآونة الأخيرة عن إحتمال إجراء تغييرات وزارية فى عددٍ من المناصب والوزارات وهى إجراءات مطلوبة لتصحيح أخطاءٍ كثيرة شابت تشكيل الوزارة منذ البداية منها على سبيل المثال إعادة تعيين وزراء فاشلين ـ فضلاً عن فسادهم المالى والإدارى الذى تم نشر الكثير عنه قبل وبعد قيام ثورة ٢٥ يوليو ٢٠١١ المجيدة ـ مثل وزير البيئة الذى أصبحت مصر كلها فى عهده إحدى أقذر دول العالم بعدما كانت تفوق دولاً مثل إنجلترا وفرنسا فى نظافتها وحسن تنظيمها منذ عقودٍ طويلة ومنها إعادة تعيين وزراء فاسدين مثل وزير الإنتاج الحربى الذى نُشِرَ الكثير عن فساده المالى والإدارى موثقاً بالصور والمستندات ووزير الكهرباء والطاقة الذى نشر الكثيرِ عن فساده الذى تجلى فى إستباحة إبنه للمال العام فى قضية توريد معدات إحدى محطات الكهرباء إستناداً إلىِ نفوذِ أبيه ووزير المالية الذى كان أحد أعمدة الفساد الإدارى إبان عهد سلفه الوزير الهارب والذى أثبت فشلاً ذريعاً فى تقديم أى حلول لمشاكل الوطن الإقتصادية سوى الإقتراض من الخارج رغم كلِ محاذير هذا الطريق ووزير الزراعة الذى أقدمَ بدمٍ بارد وضميرٍ نائم على إعادة صياغة عقدٍ باطلٍ أساساً يمنح بمقتضاه أحد المستثمرين العرب (الوليد إبن طلال) ـ وهو أحد الذين إستمرؤا نهب ما يستطيعونه من خيرات الوطن بغيرِ مقابل ـ خمسة وعشرين ألف فدان أى مايقرب من مائة وخمسة ملايين متراً من أرض الوطن ليزرعها برسيماً تأكله الخيول فى بلده بينما نعانى من توفير الغذاء لأبناء الوطن الجوعى والفقراء فضلاً عن تورطه فى العديد من جرائم السماح بإستخدام المبيدات المحظورة والتقاوى الضارة إبان عهد أسلافه من وزراء الزراعة الغابرين الذين باعوا ضمائرهم وأخلوا بقسمهم على خدمة الوطن والشعب ووزير السياحة الذى لا يمتلك أى تصور لحدود وظيفته أو واجباتها أو كيفية تحقيق أهدافها ووزير الدولة للآثار الذى فاق فسادُهٍ وإضرارِه بممتلكات الوطن كل تصوُّر أو تخيُّلٍ ووزير الداخلية الذى لا يملك ـ رغم نزاهته وإخلاصه ـ حولاً ولا قوة فى إدارة شئون وزارةٍ أصبحت شبيهة بوكرٍ للأفاعى بسبب السلطات المطلقة التى أَوْلاها إياها النظام الغاشم السابق وبسبب إبتعاده عنها سنواتٍ طوالٍ أُحيل خلالها إلى المعاش أو التقاعُد كلٌ من كان يستطيع إئتمانه على العمل معه ومساعدته فى تسيير شئونها بالحزم اللازم فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخها وأخيراً نائب رئيس الوزراء الفقيه الدستورى الذى لم يكن يعرف مثلما بان فى لقاءٍ تليفزيزنى له أنه يمكن تغيير نصوص الدستور بطلب من ثلث أعضاء مجلس الشعب وكان مصراً على أن صلاحية تغيير الدستور يِختصُ بها فقط رئيسُ الجمهورية حتى نبهه أحدُ الموجودين فى اللقاء إلى ذلك !! والذيِ أجمعَ على كراهيته وإنتقاد أفكارِهِ السفيهة معظم أطياف الشعب المصرى الدينية والإجتماعية والسياسية فضلاً عن فساده المالى كما نُشِرَ علانيةً فى العديد من الصحف القومية والخاصة طوال الفترة الماضية والذى كان إختياره لهذا المنصب فى عهد الوزارة السابقة كافياً لإستبعاده من الوزارة الحالية ولكن !!.

٢.كان تعيين هؤلاء الوزراء الفاسدين والفاشلين بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة صدمة لا حدود لتأثيراتها السلبية على العلاقة بين الشعب والجيش وقد لا أكونُ مُغالياً إذا قلتُ إن هذه الصدمة كانت أول إختبار لثقة الشعب فى الرؤية الصائبة لقواته المسلحة أخفق المجلسُ العسكرى فيه إخفاقاً كبيراً. وقد أشرتُ إلى ذلك فى رسالةٍ سابقة إلى القوات المسلحة المصرية بعنوان : آخِرة الأثافى وليس ثالثتُها فقدان الثقة فى الجيش والقضاء بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١١ تساءلتُ فيها عن : لماذا الإبقاء على الكثير من الفاسدين والعاجزين فى مواقع المسؤولية لإدارة شئون الوطن والمواطنين ؟. ولذا فإن إعادة تشكيل مجلس الوزراء وإستبعاد الوزراء العاجزين والفاشلين والفاسدين خطوةً صائبة تصب فى صالح الوطن ومصلحة المواطنين حتى وإن جاءت متأخرة كثيراً فى توقيتها.

٣.أشارت الأنباء المتعلقة بهذا التغيير المنتظر إلى إحتمال تعيين أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزيراً للداخلية وهذه خطوة إنْ صحت فسوف تكون خطأً جسيماً وفادحاً يقضى على ما تبقى من رصيد الثقة فى النفس التى فقدها جهاز الشرطة والتى يبذل ـ ويجب أن يبذل ـ كلٌ فردٍ مهوم بشئون هذا الوطن ما فى وَسْعِهِ لإعادتها إليه. فأخطاء وخطايا بضع عشرات أو بضع مئات من عناصر الشرطة الفاسدة لا يمكن ولا يجب أن تلوث نزاهة وشجاعة ووطنية مئات الألوف من أفراده.كما أننا لن نعدم العثور على عشراتٍ بل ومئات من ضباط الشرطة الشرفاء الذين يصلحونٍ لتولِى منصب وزير الداخلية وإدارة شئونهم بأمانةٍ وإقتدار. كما أن خطوةٍ كهذه سوف تصنع جداراً عازلاً من أحاسيس الكراهية للجيش منِ قِبَلْ أفراد الشرطة شبيه بما قد يترتب علىِ قرارٍ مماثل بتولية قيادة المؤسسة العسكرية لأحد ضباط الشرطة مثلاً !!.أما إذا كان هذا النبأ مُختلقاً وكاذباً مثلماً هو الحال فى عشرات الأنباء المماثلة التى تنشر الحيرة والبلبلة بين جموع المواطنين بسبب الإنفلات الإعلامى المغْرِض بل والمتآمِرْ والخائِن لمصالح الشعب والوطن مثلما هو غالب الحال الآن فلا مناص من توقيع عقابٍ رادِع بالسجن والغرامة لمَنْ نشَرَه وأذاعَه بغير أن يكون لمصدره أساس من الصدق أو الصحة.

٤.يمثل إحتمال إعادة تشكيل مجلس الوزراء فرصةً ثمينة يجب ألا تفلت من بين أيدينا لتصحيح العديد من الأخطاء والتجاوزات والسلوكيات الخاطئة والشاذة فى شئون وصلاحيات مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية فقط تنفذ ما تقرره السلطة التشريعية وتلتزم بتنفيذ القوانين التى تحدد معالم وحدود وأنظمة الحياة فى جميع شئون الوطن والمواطنين. فالإمتيازات المالية والعينية للوزراء وإستباحتهم للمال العام وأراضى الدولة وتعيين

العشرات من المساعدين والمستشارين أمر غير مقبول في ظروف الوطن الإقتصادية المتردية ويجب أن تُفْرَض القيود الصارمة على هذه الأوجه المتعددة للفساد والتسيُّب واللامبالاة للوزراء من قِبَل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤول عن حكم الوطن في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخه.والأمثلة في هذا الصدد أكثر من أن تُعد أو تُحْصَى بدءاً من السيارات العديدة المخصصة للوزراءِ من أموال الشعب والتى لا يجب أو يحق لهم إستخدامها إلا لتأدية أعمالهم وواجباتهم الوظيفية فقط وإنتهاءاً بعشرات المستشارين من أهل الثقة الذين يستمرؤون المالَ الحرام المتمثل في الحصول على عشرات الألوف من الجنيهاتٍ شهرياً من المال العام بغير داعى أو حاجةٍ أو عمل حقيقى لهم وعلى رأسِهم رئيسِ الوزَراءِ الذى عين مستشاراً للشئون الخارجية وهو عمل المفروض أن يتولاه وزير الخارجية ومستشاراً إعلامياً وهو أيضاً عمل من المفروض أن يتكفل به وزير الإعلام .. الخ.

٥.إننى أتمنى أن يتم الإستعانة والإسترشاد والإلتزام الصارم بالتقارير الرقابية الإدارية والمالية والأخلاقية التى تمتلكها وتحتفظ بها الجهات الوطنية الشريفة الساهرة على مصالح الوطن عند إختيار المسؤولين في جميع مواقع المسؤولية عن شئون الوطن حتى لا نظل ندور في حلقةٍ مُفْرَغَة من الفساد والإفساد ونهب ثروات الوطن وتدمير مقدراته وإمكانياته بسبب الإختيار الخاطىء لأشخاص عديمى الضمير وعديمى الولاء وعديمى الإنتماء لا يتقون الله في أمانة المسؤولية الموكولة إليهم ولا يأْبَهون لمصلحة الوطن أو مصالح الشعب الذى إئتمنهم على هذه المسؤولية.

والله الموفق.

ꕥꕥꕥ

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/